الفصل الأول

مبـــادئ أوليـــة

العناصر:

١- فكرة الدولة.

٢- سيادة الدولة.

٣- لمحة موجزة عن القوة.

٤- مفهوم القوة.

الفصل الأول

مبـــادئ أوليـــة

١- فكرة الدولة:

كانت الدولة محور الدراسات السياسية منذ أيام اليونان حتي اليوم حيث عني الفلاسفة اليونان بالدولة المثلي، وانشغل المفكرون المسلمون بالدولة الشـــرعية أو بالخلافـــة، واســـتغرق المفكـــرون المسيحيون فى مناقشة العلاقة بيـــن الدولـــة والكنيســـة، وتنـــاول المفكرون المحدثون نشأة الدولة وسيادتها. ويدل هـذا الاهتمـام المتواصل بالدولة علي أن الفكر السياسى كان ينظر إلي السياســـة علي أنها هى الدولة، وكان يعتبر علم السياسة أنه علم الدولـــة. ولا يزال بعض علماء السياسة حتي اليوم يعرفون علوم السياسة بأنها علوم الدولة، وذلك لأنها تبحث فى التنظيمات البشرية التـى تكون الوحدات السياسية فى المجتمعات، ولأنها تبحث كذلك فـــى تنظيم حكوماتها وفى فعاليات هذه الحكومات التى لـــها صلـــة بتشريع القوانين وتنفيذها، وفى علاقتها بالدول الأخـــري، وهـــى تبحث كذلك فى العلاقات التى تقوم بين الأفراد والتى تخضع لرقابة الدولة، وفى علاقات الأفراد أو المجموعات بالدولة نفسها.. وفـــى علاقات الدول بعضها ببعض، وتبحث كذلك فـــى وجهـــة نظـــر

السلطة السياسية بالنسبة إلي حرية الفرد وحدودها كما تعنى بالموضوعات التى لها علاقة بصورة رئيسة فى الدولة والحكومة والقانون.

والدولة هى الشكل الأهم والأبرز للحياة الجماعية، وهى من صنع إرادة الإنسان وعقله، وهو يركز جهوده وأفكاره حول معضلة التنظيم السياسى وكيفية ديمومة هذا التنظيم أو الأسباب التى تؤدى إلي زواله. وتعتبر الدولة أشمل التنظيمات الإنسانية وأوسعها سلطانا، فهى "مؤسسة المؤسسات"، وهى المؤسسة الواصلة بين جميع المؤسسات الأخري القائمة فى المجتمع القومى أو الدولى، فهى تشمل جميع المؤسسات دون أن تنضوى تحت أى منها، بل هى أصلب المؤسسات وأشدها اتساقا وصرامة وإذا وصفت وصفا تحليليا ظهرت كمنظم عام لمؤسسات مترابطة، فهى المؤسسة الجسم وتعبر عن نفسها بواسطة الأفراد أو الجماعات.[1] وقد عرفت المجتمعات منذ القدم أشكالا من السلطة السياسية المختلفة ورضيت أن تلجأ هذه السلطات إلي نوع من أنواع الاستخدام المنظم للقوة حماية للجماعة من الانفراط، وتحقيقا للنظام وللاستقرار داخلها بعيدا عن الصراعات الفئوية أو الطبقية، فضلا عن الحماية من المخاطر الخارجية.

وقد تطورت أشكال هذه السلطة السياسية وتعددت وسائل اكتسابها للشرعية، فاستندت أحيانا إلي الاعتقادات الدينية، كما اعتمدت فى أحيان أخري علي التفوق المادى والعسكرى لفئة من

(١) أفلاطون – كتاب الجمهورية لأفلاطون- ترجمة حنا الخباز – القاهرة – بدون تاريخ ص ٦٩ وما بعدها.

فئات المجتمع علي فئات أخري، ولعبت العوامل العرقية والقبلية والفئوية أدوارا متعددة ومهمة فى تشكيل السلطات، كما كان للعرف وللتقاليد وللمعتقدات، بل للخرافات أدوار مستمرة فى قيام سلطة معينة، أو زوال أخري.

أما الدولة المعاصرة فهى الشكل الحديث للسلطة السياسية فى المجتمعات المعاصرة، ونجد جذورها فى الأفكار السائدة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر فى أوربا مع أفول الإقطاع وبداية بزوغ الممالك الوطنية، وجاءت الثورة الصناعية والاقتصاد الرأسمالى فأكدا وجودها بهذا الشكل الحديث.

وتتميز الدولة المعاصرة عن أشكال الدولة السابقة بأهدافها والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، فضلا عن اعتراف الدول الأخري لها بحدودها الإقليمية التى تتمتع داخلها بالسيادة المطلقة، فأما عن أهداف الدولة المعاصرة فهى تتعلق أساسا باستتباب الأمن والمحافظة علي الاستقرار وإقامة العدل، وأضيف إلي ذلك فى فترات لاحقة تحقيق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية. وأما عن وسائلها فهى تتمثل بشكل رئيس فى السيطرة المنظمة علي مقاليد الأمور عن طريق استخدام القوانين المستندة إلي القوة المادية التى تمارسها أجهزة السلطة. أما الحدود الإقليمية والسيادة المطلقة فإنها تعنى من ناحية أن الدولة تمد سلطاتها داخل حدود إقليمية محددة بحيث تطلق لها الحرية داخل هذه الحدود وتعنى من ناحية أخري استقلالها عن الدول الأخرى[1].

(٢) د. عمر أحمد قدور – شكل الدولة وأثره فى مرفق الأمن – مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٧٧ – ص ٧٣ وما بعدها.

والحديث عن الدولة المعاصرة إنما هو حديث عن ظـــاهرة تاريخية حديثة نسبياً، فقد بدأت فى الأصل فى أوربا ثم انتقلت منها بعد ذلك إلي مختلف البقاع، واستنادا إلي ذلك فيسعنا أن نذهـــب إلي أنه علي الرغم من حداثة ظاهرة الدولة بشكلها المعاصر، إلا أنها ليست ذات شكل جامد بحيث أن شكلها الحديث قد بدأ وسوف يستمر علي ما هو عليه الآن إلي الأبد فمثلما حدثت تطورات فى الظروف والأوضاع قادت إلي تغير أشكال الدول وأهدافها وسـبل إدارتها، فقد تحدث تطورات أخري تفرض أنواعا أخري من الدول غير معهودة من قبل، وما ظاهرة النظام العالمى الجديد إلا ومضة من ومضات هذا التطور وكذلك فكرة الشرق الأوسط الكبير التـــي يجري الترويج لها مؤخراً .

وإذا ما أمعنا النظر فى ظاهرة الدولة لوجدنا أنه علي الرغم من أن ظاهرة الدولة المعاصرة كانت استجابة للتطـــورات التـــى حدثت بوجه خاص فى القارة الأوربية مع تفكك الإقطـــاع وقيـــام الثورة الصناعية، إلا أنها بدأت تنتقل بشكل تدريجى إلي خـــارج هذا النطاق، وبدأت فكرة الدولة الأمة والتى تأخذ بفكرة المواطنـــة تنتشر فى العديد من المناطق الأخري غير الأوربية بالرغم مـــن اختلاف ظروف التطور الداخلى فى هذه المناطق عن الظـــروف التى أدت فى الأصل إلي تغير ظاهرة الدولة وشكلها فـــى أوربا، فبدأ نموذج الدولة الأوربية يفرض نفسه - منذ نهاية القرن السادس عشر - كنموذج عالمى تأخذ به معظم الدول، سواء تلـــك التـــى عرفت بوادر الثورة الصناعية فى بدايتها مثل إنجلترا أو تلك التى عرفتها فى فترات لاحقة مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكيـــة

واليابان، أو حتي المستعمرات البعيدة والتى تمتعت بالاستقلال السياسى بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن ذلك لم يمنع من أن يخضع شكل الدولة وطبيعتها لاختلافات ليست بالقليلة والتى ترجع إلي التاريخ الخاص لكل دولة وظروفها الثقافية والحضارية فضلا عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيها، فالدولة المعاصرة فى إنجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية ليست قطعا هى نفس الدولة المعاصرة فى البرازيل أو فيتنام أو إحدي الدول الأخري الحديثة النمو.

وعند الحديث عن الدولة المعاصرة فإن هذا التعبير "الدولة" قد يقصد به أمور مختلفة، فقد يتسع معناه ليتضمن المجتمع نفسه باعتبار أن الدولة هى التنظيم السياسى للمجتمع، وبالتالى يشمل كل المندرجين تحت هذا التنظيم من أفراد وهيئات ومؤسسات وأحزاب وحكومة، ولكنه قد يضيق فيقصد به المؤسسات الحاكمة فى مقابل الأفراد والهيئات الخاصة، وفى هذا المعني الثانى يختلط اصطلاح الدولة بتعبير "الحكومة" بالمعني الواسع، وعندما يدور الحديث عن دور الدولة فإن المعني الثاني (الحكومة) يكون أقرب إلي أذهان العامة، بل وحتي إلي أذهان بعض المختصين باعتباره حديثاً عن دور المؤسسات الحاكمة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى والتعليمى والأمنى ... إلخ.

٢- سيادة الدولة:

رغم اختلاف نظم الدول المعاصرة باختلاف الظروف المحيطة بها، فإنه يمكن القول بشيء من التجريد والتعميم إن

هناك قاسما مشتركا يمثل الخطوط الرئيسة للدولة المعاصرة رغم اختلاف الأشكال الواقعية للدول فى كثير أو قليل عن هذا القاسم المشترك، وذلك بقدر ما تعكسه الظروف المحلية وخصوصية كل مجتمع وتميز القيم والمفاهيم والحضارات الذى ينعكس علي أشكال الدول ونظمها.

وهناك اتفاق عام علي أن أى تعريف محدد للدولة يجب أن يتضمن عناصر ثلاثة: هى الشعب والحدود والسيادة، ولا شك أن الحديث عن هذه العناصر يحتاج إلي بحث منفصل بحد ذاته، ولكن ما يهمنا فى هذا المجال هو أن نؤكد علي ارتباط عنصر السيادة بالقوة، فالسيادة هى أخطر هذه العناصر، وهى تحدد طبيعة الدولة المعاصرة كما تربط علاقتها بالعنصرين الآخرين "الشعب والحدود"، إذ أن السيادة تحدد علاقة الدولة بمواطنيها من ناحية وحدود سيادتها الإقليمية من ناحية أخري، فسيادة الدولة لا تباشر إلا علي مواطنيها والمقيمين علي أرضها، كما أنها محدودة بحدود الوطن، ولا سيادة للدولة خارج هذه الحدود.

وجوهر فكرة السيادة أو السلطة تكمن فى حق إصدار الأمر من قبل سلطات الدولة وواجب الطاعة من الجميع لهذا الحق، فالسلطة تملك الحق فى استخدام القوة المشروعة لتنفيذ أوامرها دون غيرها، وتعتبر هذه القوة مشروعة ومقبولة ولا يستند استعمالها إلي اعتبارات القوة المادية – الشرطة أو الجيش– فحسب، بل تتداخل فيه اعتبارات تاريخية ونفسية واجتماعية.

ومع تطور فكرة الديمقراطية بدأت الشرعية تظهر، وهى فكرة تتعلق بمدي قبول الأفراد لهذه السلطة أو السيادة، فلا يكفى لقيام السلطة فرض السيادة كأمر واقع وملموس، بل لابد أن يتبعها نوع من القبول العام أو الاتفاق العام حتي تتوافر لها الشرعية[1].

وأصبحت فكرة السيادة بالنسبة للدولة فى تعاملها مع مواطنيها ليست مطلقة وليست مستبدة، وإنما هى مرتبطة بقيود من بينها أن هذه السيادة مقيدة بالقانون الطبيعى والقانون الدستورى وحقوق الملكية، ووفق هذه الحدود تكون فقط السيادة مشروعة ومقبولة. وفى العصر الحديث ظهرت قيود أخري علي سلطة الدولة بعضها يرجع إلي تزايد الوعى بالحدود الدستورية وحقوق الإنسان، وبعضها يرجع إلي اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية متعلقة بتطور الاقتصاد العالمى وترابطه، فتضمنت سيادة الدولة المعاصرة فى المجال الاقتصادى عدة أمور أساسية منها[2].

- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع.
- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادى.
- وضع نظام قضائى لحماية الحقوق واحترام الحريات.
- فرض الضرائب.
- صك النقود ورسم سياسات الاستقرار الاقتصادى.

---

(١) د. بطرس غالي – د. محمود خيري عيسى – مبادئ العلوم السياسية – مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٣ ص ١٣٨ وما بعدها.

(٢) د. حازم الببلاوي – دراسة عن مستقبل الدولة في الوطن العربي – دار الشرق – القاهرة ١٩٨٩ ص ٤٥ – ٥٤.

٣- لمحة موجزة عن القوة:

تمثل القوة من الناحية النفسية وعبر التاريخ دافعاً داخلياً للإنسان. فالقوة تكمن فى الرغبة فى حفظ الذات والدفاع عنها، واستمرار بقائها وبلوغ أقصي درجة تمكن الإنسان من الوصول إلي ما يريد، وسد الحاجات الأساسية لديه.

كما تكمن فى تعلق قلب الإنسان بما لدي غيره فى بعض الأحيان، وإنقاص الحرمان الذى قد يعترى حياته، ثم يتسع الأمر إلي أن يشمل إشباع حاجاته غير الأساسية، فتحقيق الذات عند الإنسان لا يقف عند مجرد المحافظة عليه وعلي البيئة المحيطة به، لكنه يمتد ليشتمل علي رغبته فى أن يؤكد ذاته عن طريق التأثير والسيطرة علي الآخرين وإشباع النزوع الأنانى لديه وفرض مكانته الآمرة علي غيره، أو علي الأقل إبراز قوته لانتزاع اعترافهم بأهميته. وإذا ما انتقل الإنسان بهذا المفهوم إلي مجتمعه الأوسع نجد أنه دائم السعى إلي امتلاك عناصر القوة من خلال الاستحواذ علي المزيد من الموارد الطبيعية والاقتصادية اللازمة ليعيش عيشة ترضيه ويتفوق بها علي غيره إن أمكنه الأمر من ذلك، والتاريخ الإنسانى كله مصداق لهذا النزوع بشكل أو بآخر والذى نتج عن تطوره حدوث تغيرات اجتماعية كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر فى خلق أجواء مكنت فئة أو جماعة أو طبقة لجتماعية معينة من السيطرة علي الآخرين أو علي باقى الجماعات داخل المجتمع، وقد تكون هذه التغيرات اقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية أو إحدي التغيرات الاجتماعية التى تؤثر علي بناء القوة فى المجتمع.

ويمكن النظر لظاهرة القوة علي أنها ظاهرة تاريخية متواصلة التغير والتطور والنمو، وقد تجلت عبر مراحل التاريخ فى صور متعددة، حيث استخدمت كوسيلة لتحقيق أهداف محددة ارتبطت كلها فى ضرورات الحياة والحصول علي المزيد من القوة لمجابهة قوي الطبيعة والمجتمعات المعادية، والقدرة علي السيطرة والتحكم وتوجيه الصراعات وفقاً لمصالح الأسرة أو القبيلة أو الدولة فيما بعد.

وإذا عدنا إلي الحلقات الأولي لبدايات التاريخ نجد أن الصراع المبكر بين الجماعات البشرية الأولي كانت تحسمه قوة جماعة معينة فى مواجهة قوة أخري، وقد ارتبط ذلك بالحروب، فقبل فترة بروز ظاهرة المجتمعات والأمم كانت هناك فترة طويلة تميزت بالحركة غير المحدودة للبشر من مكان لآخر وذلك تحت ضغوط من قوي الطرد والجذب التى كادت أن تكون طبيعية صرفه، ثم انبثقت الصراعات بينهم حول المناطق التى تلبى -بجهد أقل - احتياجاتهم الأولية. وغالبا ما كانت تلك الصراعات تنتهى بفوز جماعة منهم بالمنطقة المتنازع عليها وإبعاد الآخرين عنها، وأغلب هذه الخلافات كانت خلافات جغرافية أدت إلي اندلاع الصراعات بين الجماعات البشرية الأولي[1]، ودفعتهم إما إلي الاستقرار أو إلي الترحل إلي مناطق أخري.

وهناك شبه اتفاق بين علماء الاجتماع السياسى علي أن عملية بناء القوة كانت تأتى من خلال احتلال فرد من الأفراد أو جماعة

(١) د. عمر الفاروق سيد رجب - قوة الدولة - مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٩٢ ص ٧ وما بعدها.

من الجماعات مكانة ونفوذا بين أفراد القبيلة أو الجماعة، ثم تتدرج تلك الجماعة أو القبيلة فى الارتقاء إلي أن تصل إلـي مرحلـة تتسيد بها علي غيرها من القوي الموجودة فتصبح بذلك هى القوة المحركة الأساسية لغيرها من الجماعات والقبائل الأخري، ونقـطة تقاطع التنظيمات السياسية والاقتصادية داخل المجتمع.

وتظهر القوة فى الروابط علي شكلين أولهما تنظيمى كسلطة يمارسها التنظيم الرسمى، وثانيهما غير تنظيمى وهى قوة الروابط غير الرسمية ويتوقف قيام بل واستمرار النظام الحاكم فى الدولـة علي القدر الذى يتاح له من القوة، بينما تعطى القوة الطرف الذى يمسك بزمامها فى المجتمع قدرا أكبر من الاسـتجابة لتطلعاتـه، فالقوة المادية والمعنوية هى الأساس الذى يقوم عليه بناء الرابطة بين الحاكم والمحكوم، وبين الجماعات وبعضـها البعـض، فمـا المحكوم بقادر علي جذب انتباه الحاكم وانتباه غيره من أعضـاء المجتمع ما لم يتمتع بقدر كاف من القـوة، ولا يمكـن للسـلطة الحاكمة أن تقوم دون أن تمارس القوة ممثلة فى الإجبار كـإجراء نهائى عند الاقتضاء.

فالقوة تمثل فى حقيقتها ظاهرة عامـة فـى المجتمعـات الإنسانية، وهى توجد فى جميع القطاعات النظامية داخل المجتمـع وتكون كامنة فى الروابط التى تربط المجتمع غير النظامى، ولكنها لا تتحول إلي قوة وسلطة إلا فى التنظيم الرسمى. والقـوة فـى التنظيم غير الرسمى تعتمد علي المكانة الاجتماعية، إذ يتفـاعل الأفراد فى هذا السياق وفقا للمفـاهيم المرتبطـة بالمكانـة التـى يشغلونها، فضلا عن ذلك التفاعل الشخصى فيما بينهم، وإذا مـا

تداخلت الأدوار التى يلعبونها تنشأ الجماعات الفرعية التى تمارس ضغوطا غير منظورة علي التنظيم وعلي المعايير التى يمكن أن يتولد عنها بناء أعلي للسلطة، وتظل هذه السلطة عرضة للتغير مهما بلغت درجة متانتها وقوتها[1].

٤- مفهوم القوة:

للقوة تعريفات عديدة ومتنوعة تتفق وتختلف باتفاق واختلاف المدارس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية، ولكن هناك إطار عام تستظل به شتي تلك التوجهات وهو أننا حينما نشير إلي القوة فإننا نفرق بين القوة التى تمارسها السلطة علي الصعيد الداخلى والقوة التى تمارسها تلك السلطة علي الصعيد الخارجى.

فإذا ما أشرنا إلي القوة علي الصعيد الداخلى فإننا نعنى بذلك القوة التى تمتلكها السلطة السياسية فى إدارتها لأمور الدولة الداخلية وقدرتها علي إلزام مواطنى تلك الدولة والمقيمين علي أرضها باتباع القوانين والقرارات والتوجهات التى تسنها، وقد لا تكون تلك السلطة بالضرورة سلطة واحدة تنفرد بسن التشريعات وتنفيذها ولكنها قد تكون عبارة عن مجموعة من القوي الموجودة فى المجتمع، والتى قد لا تكون بالضرورة أيضا متسقة فى توجه واحد ولكنها رغم ما بينها من تضاد وتنافر تكون خاضعة فى النهاية لمرجعية واحدة، سواء كانت تلك المرجعية دستورا أو قانونا أو عرفا أو نخبة سياسية أو حتي فردا، فالمحك الأساسى فى وجود سلطة قوية هو قدرتها علي الإلزام الطوعى أو الإكراهى،

(١) د. إسماعيل صبري مقلد – العلاقات السياسية الدولية – المكتبة الأكاديمية – القاهرة ١٩٩١ ص ١٦٣ وما بعدها.

الرشيد أو المرتجل. وهذه القدرة هى التى تمثل الاختلاف بين السلطة القوية والسلطة الضعيفة.

أما علي الصعيد الدولى، فإن القوة تعنى قدرة الدولة على مواجهة القوي الأخري أو الصمود أمامها، وهذه القدرة يشار إليها بالقوة القومية التى تمكن الدولة من التأثير فى سلوك الدول الأخري بالكيفية التى تخدم أغراضها، والتى قد تكون بدون هذا التأثير دولة كبيرة أو غنية أو عظيمة لكنها ليست قوية. وكمثال على هذا التأثير الذى تمارسه الدول علي بعضها والذى يعكس قوتها نذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية كانت الاستراتيجية الأمريكية ترمى إلي إعادة تسليح ألمانيا كعائق فى طريق التوسع السوفيتى فى القارة الأوربية ,ولكن فرنسا التى كانت ترتبط مع الولايات المتحدة بحلف شمال الأطلنطى عارضت سياسة إعادة تسليح ألمانيا لأنها كانت تخشي التهديد الألماني لأمنها القومى أكثر مما كانت تخاف من التهديد السوفيتى، ولذا فقد أبدت اعتراضها علي كل المخططات والمشاريع التى قدمت فى هذا الصدد، غير أنه وتحت تأثير الضغط الأمريكى تراجعت فرنسا وقبلت بإعادة تسليح ألمانيا رغم كل المخاوف والأخطار المحتملة، ومن هذا المثال يتضح أن الولايات المتحدة أمكنها أن تمارس بفاعلية قوتها علي فرنسا التى لم تكن فى وضع يسمح لها بمقاومة هذا التأثير. إلا أن هناك نقطة يجب عدم إغفالها عند التعرض لدور القوة فى علاقة دولة بأخري وهى ألا نجرد هذا الدور أو نفصله عن طبيعة العلاقة بين أية دولتين، فالعلاقة تحدد فى المقام الأول نوع القوة التى تتم ممارستها، ولتوضيح ذلك نشير إلي نوعية العلاقة بين الولايات

المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث أن العلاقة بينهما هى علاقة تحالف تستمد أصولها من المشاركة الثقافية واللغوية وغيرها، ومن هنا فإن السبل المفتوحة أمام الدولتين للتأثير المتبادل بينهما تختلف عن السبل المفتوحة بين الولايات المتحدة وروسيا. فلا يمكن تصور – مثلا – أن تلجأ الولايات المتحدة إلي استخدام أساليب القوة التى قد تبدو فعالة مع روسيا فى علاقتها مع بريطانيا إذا ما صدر عن الأخيرة تصرف لا ترضي عنه السياسة الأمريكية، وإلا أدي ذلك إلي انهيار أسس علاقة التحالف التى بين الدولتين[1].

ونخلص من ذلك إلي استنتاج آخر هو أن طبيعة العلاقة الدولية المتبادلة هى التى تحدد بالدرجة الأولي الكيفية التى تستخدم بها قوة الدولة فى الدفاع عن مصالحها وأهدافها، أو بصورة أخري فإنه يجب أن يكون هناك تناسب بين طبيعة هذه العلاقة وطبيعة أساليب القوة المستخدمة فى إطارها.

والعكس صحيح فإن التغير فى طبيعة القوة التى تربط بين دولتين فى علاقتهما المتبادلة لابد وأن يؤثر أيضا فى باقى جوانب هذه العلاقة ولنأخذ مثالا علي ذلك علاقة الجزائر بفرنسا قبل الاستقلال وبعده، فقبل الاستقلال كانت هذه العلاقة تقوم علي تبعية الجزائر المطلقة لفرنسا، ومن ثم كانت الجزائر طرفا مستضعفا تقوم فرنسا بفرض هيمنتها عليها، أى أن فرنسا كانت تلجأ إلي استنزاف موارد الجزائر الطبيعية وإمكانياتها الاقتصادية من أجل

(١) د. إسماعيل علي سعد – نظرية القوة – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ١٩٩٠ ص ١٠٧ وما بعدها.

تحقيق الرفاهية للشعب الفرنسى بفضل اختلال ميزان القوي بين الدولتين، ولكن بعد الاستقلال تغيرت العلاقة تماما بين الدولتين وأصبحت العلاقة تقوم بينهما علي أساس المساواة كدولتين مستقلتين ومن ثم فقد فقدت فرنسا المزايا المادية التى اعتادت أن تحصل عليها فى ظل علاقات قوة كانت هى الطرف المسيطر فيها. ونفس المثال يصدق علي علاقات بقية البلدان العربية وغيرها من الدول المستعمرة بالقوي الاستعمارية قبل الاستقلال[1].

إذن القوة تشكل جانبا رئيسا فى أى علاقة ولا يمكن عزلها عن كل النواحى المتصلة بهذه العلاقة، فالقوة تتأثر بطبيعة العلاقة وكذلك بكل تغير يطرأ علي أى جانب من جوانبها.

وهناك جانب آخر من جوانب القوة يتصل بفكرة اللاواقعية فى طبيعة هذه القوة، فقوة الدولة لا تعتمد فقط علي قدرتها علي التأثير فى سلوك الدول الأخري فحسب، ولكن ذلك يرتبط أساسا بكيفية تقييم الدولة لقوتها وبتقييم الدول الأخري لها دون مبالغة فى وضع افتراضات غير موضوعية حيث أن المبالغة فى تقييم قوة دولة ما لنفسها قد يحدث انعكاسات سلبية مباشرة عليها، ويؤثر بالتالى فى نمط سلوكها الدولى، وقد تسيء دولة ما تقدير قوة خصمها فتدخل معه فى نزاع غير محمود العواقب.

وهناك مثال واضح علي ذلك، ففى الثلاثينيات من القرن العشرين كانت النظرة السائدة لإيطاليا تحت الحكم الفاشى لموسيليني هى أنها دولة ذات قوة ضخمة وقادرة علي الفتك بأعدائها، مما

(١) د. إسماعيل علي سعد – نظرية القوة – المصدر السابق ص ٣٩ وما بعدها.

جعل مطالب السياسة الخارجية الإيطالية موضع اهتمام واضح فى الدبلوماسية الدولية التى سادت فى تلك الفترة، إذ أن ذلك الاعتقاد الشائع حول قوة إيطاليا العسكرية آنذاك جعل من أى صدام معها مخاطرة غير مرغوب فيها، ولكن الحرب العالمية الثانية أثبتت أن هذه القوة لم تكن إلا بهرجة إعلامية ودعائية لا تستند إلي واقع ملموس وعادت علي ذلك الحكم بالبوار المبين(١).

وعودة إلي تعريف القوة، فإنه يجدر بنا أن نشير إلي أن وضع تعريف محدد وجامع للقوة علي الصعيدين الداخلى والخارجى للدولة أمر غاية فى الصعوبة لتداخل الكثير من العوامل والمفاهيم المتعددة، كالسلطة والنفوذ والاقتصاد والسيطرة وما إلي ذلك من المصطلحات التى يصعب التفريق الكامل بين بعضها البعض. فأين تكمن القوة علي أرض الواقع؟ وكيف يمكن التفريق بين أثر الاقتصاد والسياسة علي القوة؟ وكيف يمكن تحديد العلاقة بينهما ؟ وكيف تتداخل العوامل الاقتصادية مع نظيراتها السياسية والأيديولوجيات الرئيسة؟ وكيف تؤثر فى بعضها البعض؟ وكيف يتم تقييم التغيرات الاجتماعية العامة التى تحدث فى المجتمع؟ ومن هم القادة السياسيون وتكويناتهم؟. كل هذه أسئلة لا يستطيع تعريف واحد أن يجمع أجوبة متقاربة بشأنها، ولكنه قد يكون تعريفا عاما يوضح المفهوم العام للقوة دون الادعاء بأن تعريفا محددا بعينه يكون بمثابة التعريف الجامع المانع لمفهوم القوة.

(١) د. عبد الحليم الزيات – في سوسيولوجيا السلطة - دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ١٩٩٠ ص ١١٧ وما بعدها.